

بيروت في ١٠/٤/٢٠٢١

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعديل بعض بنود من القانون رقم ٢١٩ تاريخ ٢٠٢١/٤/١٥ الرامي الى " طلب الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان."

نودعكم ربطاً باقتراح القانون المعجل المكرر المشار إليه أعلاه، مرفقاً بالأسباب الموجبة المتضمنة صفة العجلة، ونتمنى على رئاستكم إدراجه على جدول أعمال أول جلسة تشريعية سناً لأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

مزيه الطيحاوي



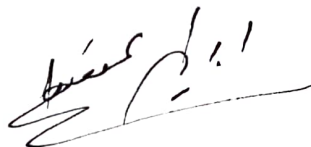
١١ ام حفصين



مادة وحيدة:

أولاً: تعدّل بنود اتفاقية القرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان "من القانون رقم ٢١٩ تاريخ ٢٠٢١/٤/١٥، وفقاً للجدول المرفق ربطاً.

ثانياً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



زيد البستاني


<u>بعد التعديل</u>	<u>قبل التعديل</u>
<p>توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تم مناقشة هذه البنود والموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، والبنك الدولي.</p> <p>إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة.</p>	<p>توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وسيتم مخاطبة البنك الدولي من قبل وزير المالية بهذه التوضيحات والتعديلات اللازمة لأصل مقترح المشروع والمصادقة عليها من قبل البنك الدولي في لبنان. ستلتزم الحكومة بتطبيق جميع البنود الواردة في الورقة.</p> <p>إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة. وقد تمت الموافقة على جميع بنود هذه الورقة من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.</p>
<p><u>برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة:</u> الذي سيتولى تنفيذ ومراقبة المعاملات المالية وإدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية ويمكن الاستعانة بالجيش اللبناني عند الاقتضاء بالاتفاق مع البنك الدولي على الآلية التي ستتباع بالتوزيع.</p>	<p><u>برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة:</u> الذي سيتولى إدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والجيش اللبناني مع مراقبة المعاملات المالية (ملحق رقم ١: اقتراح برنامج الأغذية العالمي).</p>
<p>بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥ % إلى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، ونتيجة المفاوضات تم تخفيضها إلى ٠,٥ % تُدفع من أصل القرض وتعوض لاحقاً من الهيئات التي قد يتم تأمينها.</p>	<p>بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥ % إلى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، ونتيجة المفاوضات خلال الأسبوع الماضي تم تخفيضها إلى ٠,٥ % لتصبح ١,١٩٩,٨٩٦ د.أ. مع تكاليف الدعم غير المباشر، وهذا المبلغ سيتم دفعه كهيئة من البنك الدولي من برنامج صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان (LSCPF) وليس من ميزانية القرض.</p>
<p><u>التعاقد:</u> إن الحاجة فقط إلى ١١ خبير للعمل في تنفيذ وإدارة المشروع، لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بانتهاء عمل الفريق بناء على مدة عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها.</p>	<p><u>ترشيد الدعم:</u> لا تعديل</p> <p><u>التوظيف:</u> إن الحاجة فقط إلى ١١ موظف للعمل في تشغيل أنظمة المعلوماتية المتعلقة بتنفيذ المشروع لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بانتهاء عمل الفريق بناء على مدة عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة إلى أنه فور انتهاء المشروع بعد ثلاث</p>

أحمد حسن

زينة السلي

سنوات تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار الى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتوظيف على أن يكون الاختيار:

- اعتماد شركة متخصصة لاختيار موظفين يكون لديها الثقة والمعرفة ومعترف بها رسمياً في لبنان وأن يكون أجراً لقاء ذلك مدروساً.
- تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي على وضع الوصف الوظيفي وعلى أساسه يتم اختيار الموظفين.
- أن يتقاضى الموظفون رواتبهم بالليرة اللبنانية وأن لا يتجاوز الحد الأقصى للراتب ال ٧ ملايين ليرة لبنانية كراتب أساسي للفتنة الأولى منهم.
- ينتهي التوظيف عند انتهاء المشروع.

خطة المشتريات: تم التوافق على تنزيل الميزانية (الجدول مرفق ريباً ملحق رقم - ٢) ليصبح حوالي ١٠ ملايين دولار أميركي والمخصص لتغطية المصاريف التشغيلية للمكونات ١ و ٢ و ٣ و ٤.

إن المبلغ المتبقي والبالغ قيمته حوالي ٢١ مليون دولار سوف يحول الى الجزء الأول من المشروع والذي يعني بتوفير التحويلات النقدية، وسيساهم في زيادة ١٤,٢٥٧ عائلة مستفيد من القرض. سنعمل مع البنك الدولي لتحويل مبلغ يفوق ٢,٥ مليون دولار كهيئة لتغطية وحدة الدعم غير المباشر في برنامج الأغذية العالمي (٥,٥ ٪) وتكاليف دعم غير مباشر لبرنامج الأغذية العالمي البالغة (\$١,١٩٩,٨٩٦). والمبلغ المتبقي سوف يستخدم قسم منه على المسح للتحقق من العائلات المحتاجة والقسم الآخر لتغطية مصاريف تشغيلية للبرنامج.

ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.

الدفع بالليرة اللبنانية: على وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والوحدة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء التقيد والالتزام بدفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية للشركات والعاملين والموظفين والأشخاص وغيرهم، ويحظر دفع أي مبلغ بالعملة الأجنبية إلا لشراء معدات كأجهزة كمبيوتر وغيرها المستوردة من الخارج.

قواعد البيانات: سيتم فتح التسجيل على قاعدة بيانات حديثة لمدة شهر واحد ضمن معايير محددة وشفافة من وزارة الشؤون الاجتماعية التي ستقدم آلية لكيفية إتمام التسجيل مع الالتزام أن يكون وقبل البدء بذلك، قد تم تحضير استمارة يبين فيها رقم الهوية لكل فرد من أفراد العائلة وتستبدل الهوية بإخراج قيد اذا تعذر الحصول على بطاقة هوية ولأسباب مبررة وسيتم الموافقة على الاستمارة من قبل اللجنة الوزارية، وستتم المقارنة والتدقيق مع برامج استهداف

معلماً إلى أنه فور انتهاء المشروع تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار الى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتعاقد على أن يكون الاختيار:

- اعتماد الآلية المنصوص عنها في الإتفاقية لاختيار متعاقدين من خبراء وتقنيين.
- تعمل وحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي على وضع الوصف الوظيفي والموافقة عليه من قبل البنك الدولي والذي على أساسه يتم اختيار الموظفين.
- تُحدد أجور المتعاقدين حسب الوصف الوظيفي المتفق عليه وخطة المشتريات الموافق عليها من قبل البنك الدولي.
- ينتهي التعاقد عند انتهاء المشروع.

خطة المشتريات: تُستبدل خطة المشتريات بجدول تقوم بإعداده الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع البنك الدولي، تكون غايته تأمين وفر يتراوح بين ٦ ل ٧ مليون دولار بالحد الأدنى لتحويله الى الجزء الأول من أجل زيادة عدد العائلات التي تستفيد من المساعدات. كذلك سيقوم البنك الدولي بمساعدة الحكومة اللبنانية بالحصول على هبات إضافية عند توفرها.

لا تعديل

الدفع: على وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء دفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية أو العملة الأجنبية وبحسب الآلية الذي سيتفق عليها ما بين البنك الدولي ووزارة المالية ومصرف لبنان.

قواعد البيانات: تُستخدم منصة التسجيل Impact لتحديد الأسر التي تستفيد من البرنامج الطارئ لشبكات الأمان الإجتماعي (ESSN) وفق المعايير الواردة في هذا القانون (٢١٩).

زيد البستاني

١٥
م. م. م. م.

الأسر الأكثر فقراً IMPACT و NPTP والبرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي (NSSP) مساعدة شهرية بقيمة ٤٠٠,٠٠٠ ل ل (ومراكز الشؤون الاجتماعية وستكون أولوية الاختيار للأسماء التي قدمت أرقام الهوية أو إخراج القيد في إطار المعايير المحددة. على أن يتم الانتهاء من قاعدة بيانات الأسر الفقيرة لمهلة أقصاها ٦ أشهر.
تعتمد قاعدة البيانات للأسر الفقيرة في كافة المشاريع الممولة من الدولة أو الجهات المانحة.

التواصل: سيصار إلى الإعلان بواسطة تلفزيون لبنان والتلفزيونات المحلية ووسائل الإعلام الأخرى عن كيفية التسجيل للاستفادة من القرض (حملات توعية، إرشادات، تثقيف، وغيرها). هناك شركات متخصصة في الإنتاج الإعلاني وفي إطار مساهمتها الكاملة بدعم خطوات الحكومة بما يختص بقرض البنك الدولي للعائلات الأكثر فقراً، سوف تتولى إنتاج الأفلام الدعائية والتثقيفية للتسويق الإعلاني بدون أي كلفة تقع على عاتق الدولة اللبنانية. وسيتم العمل على خطة الاتصال والتواصل من قبل الشركة مع وزارة الإعلام.

المسح: ستعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع آلية لتشغيل حوالي ٤٨٠ عامل اجتماعي لديها مع الاستعانة بأشخاص من الصليب الأحمر وطلاب الجامعات والجمعيات والهيئات الإنسانية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي رعا تعيش تحت خط الفقر، وسيتم دفع مستحقات إضافية للعاملين بالليرة اللبنانية من هبة البنك الدولي الذي سيقوم بتحويل الأموال إلى برنامج الأغذية العالمي، الذي بدوره سيدفع إلى العمال الاجتماعيين كونه من الصعب جداً التحويل المالي من البنك الدولي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. إن الهدف من المسح الشامل هو توسيع قاعدة البيانات للبرنامج الاجتماعي لمساعدة المستحقين.

كيفية اختيار المستفيدين:

الأثر الرجعي:

النازحون السوريون :

اللجنة الوزارية:

اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة إلى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية. كما ستعمل على:
□□ إدارة تقديم الطلبات والتحقق من المتقدمين) بما فيها جمع البيانات لقياس مستوى الدخل، وإحالة النتائج للوحدة

المركزية)

□□ تقديم الخدمات الاجتماعية

□□ بناء قدرات العاملين الاجتماعيين في إدارة الحالات (case management)

لا تعديل

الزيارات المنزلية للتحقق من الاهلية: سيعمد برنامج الأغذية العالمي على التعاقد مع شركات لإجراء الزيارات المنزلية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، فيما يبقى الإشراف على العمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي وذلك حسب النقاط المحددة في الشروط المرجعية المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي

لا تعديل

لا تعديل

لا تعديل

لا تعديل

اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة إلى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية.

Handwritten signature and text in the bottom left corner.

Handwritten signature and text in the bottom right corner.

إدارة نظام آلية معالجة المظالم (الشكاوى)
 تنفيذ حملات التواصل والتوعية بالتنسيق مع وحدة الإدارة
المركزية

~~محمد~~
محمد

زيد السمانى
زيد

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية/رئيساً، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام وزارة إدارة التعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، ممثل عن مصرف لبنان، مدير عام الاحصاء المركزي، المدير العام للمشروع، مدير وحدة المشروع- وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية/رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام وزارة إدارة التعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، مدير عام الاحصاء المركزي، مدير المشروع (رئاسة مجلس الوزراء)، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن مصرف لبنان، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

وحدة الإدارة المركزية في سراي: ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإحالة الاستثمارات ونتائج المسح الى الوحدة المركزية لتكون مسؤولة عن التالي:
قيادة التحضيرات لاعداد دليل عمليات المشروع
ادارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقراً
التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية، معالجة بيانات الاسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناءً على اقتراح اللجنة،
المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل،
إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد،
إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والادارة المالية، والتدقيق والمتابعة

وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء:
ستكون وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مسؤولة عن المهام الادارية للمشروع بما فيها:
- ادارة الاحالات ونتائج الزيارات المنزلية
- إصدار نتائج ولوائح العائلات المستفيدة
- قيادة التحضيرات لاعداد دليل عمليات المشروع
- ادارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقراً، وشبكة الامان الاجتماعي،
- التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية،
- معالجة بيانات الاسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناءً على اقتراح اللجنة،
- المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل،
- إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد،
- إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والادارة المالية، والتدقيق والمتابعة

الوحدة المركزية مؤلفة من: مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول الإدارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير إجتماعية،

وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مؤلفة من:
مدير الوحدة المركزية، مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية مسؤول الإدارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير إجتماعية،

ملحق رقم ١ (الغاء)

ملحق رقم ٢ (الغاء) وإضافة ما جاء سابقاً في النص بخصوص خطة المشتريات





قني
بنون
مة

الأسباب الموجبة

لمشروع شبكة الأمان الاجتماعي - أزمة الطوارئ في لبنان و استجابة الى
جائحة كوفيد-19 Emergency crises in covid-19 response
social safety net project Lebanon

يهدف المشروع بشكل عام الى توفير التحويلات النقدية والخدمات
الاجتماعية للبنانيين الفقراء الرازحين تحت خط الفقر المدقع والمهمشين
والمتضررين من الأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد ١٩ في لبنان، كما ويهدف
الى تقديم استجابة فورية وفعالة لمواجهة الطوارئ او الأزمات في حالة
حدوثها.

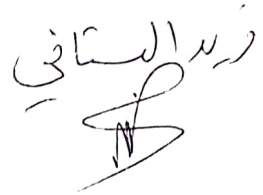
ويتألف المشروع من خمسة أجزاء:

١- توفير التحويلات النقدية لدعم الدخل الأساسي: مساندة برنامج التحويلات
النقدية لتوفير التمويل للأسر اللبنانية الفقيرة المؤهلة لتلبية الاحتياجات
الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

٢- توفير التحويلات النقدية الاضافية للطلاب المعرضين للمخاطر: دعم
برنامج التحويلات النقدية الاضافية للأسر اللبنانية الفقيرة المؤهلة التي لديها
أطفال ملحقون بالمدارس الحكومية لمساعدتهم في تحمل النفقات المدرسية.

٣- تقديم الخدمات الاجتماعية: تعزيز قدرات وأنظمة وزارة الشؤون
الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية، لتنفيذ المهام وزيادة فرص حصول
الأسر الفقيرة والمهمشة على الخدمات الاجتماعية من خلال وزارة الشؤون
الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية و المنظمات المتخصصة التي يتم
التعاقد معها.



زيد الساني


٤- دعم تنفيذ برنامج شبكات الأمان الاجتماعي: اتاحت المجال لأصحاب المصلحة في المشروع لتقديم الآراء والتعليقات وإحاطتهم بشأن أنظمة المشروع وتصميم وتنفيذ نظام للمتابعة والرصد والتقييم وتيسير سجل اجتماعي متكامل والقيام بأعمال التنسيق المشروع وإدارة الأنشطة في إطار المشروع.

٥- مكون الاستجابة في حالة الطوارئ المحتملة: تقديم الاستجابة الفورية لأزمة محتملة أو حالة طوارئ صحية.

وحيث أن التعديلات أتت نتيجة ملاحظات أوردتها المقرض بعد إقرار القانون مما تؤمن تنفيذ القرض وأهدافه.

لذلك،

وعملاً بأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي،

نتقدّم من رئاسة المجلس الكريمة باقتراح القانون الحالي بصفة المعجل المكرّر، آمليين إدراجه وإقراره عند أول دعوة للهيئة العامة.


١٢
٢٠١٤

زيد البستاني
